



تمكين شريك الأعمال الاستراتيجي لمواءمة المبادرات والقرارات وتعزيز الشراكة المؤسسية

الفعالة 12 - 16 سبتمبر 2027

كوالا لامبور (ماليزيا)



تمكين شريك الأعمال الاستراتيجي لمواءمة المبادرات والقرارات وتعزيز الشراكة المؤسسية الفعالة

المرجع: 121565_ 179727 التاريخ: 12 - 16 سبتمبر 2027 المكان: كوالا لامبور (ماليزيا) الرسوم: Euro 4600

المقدمة:

في البيئات المؤسسية الحديثة لم يعد دور شريك الأعمال يقتصر على تقديم الدعم التشغيلي أو التنسيق بين الإدارات، بل أصبح شريكاً استراتيجياً يساهم بصورة مباشرة في صناعة القرار، وتحقيق التكامل المؤسسي، وربط المبادرات القطاعية بالأهداف الاستراتيجية للمؤسسة. ويستلزم ذلك امتلاك القدرة على فهم التوجهات المؤسسية، وتحليل الأولويات، وإدارة العلاقات مع القطاعات المختلفة، وتحويل الاستراتيجية إلى مبادرات قابلة للتنفيذ وقياس الأثر.

يركز هذا البرنامج التدريبي المتقدم على تمكين شريك الأعمال من تعزيز مواءمة المبادرات والقرارات مع الاستراتيجية المؤسسية، ورفع مستوى التكامل بين التخطيط والتنفيذ، وتعزيز الشراكة الاستراتيجية مع مختلف القطاعات، بما يساهم في رفع القيمة المضافة التي يقدمها شريك الأعمال وتحقيق نتائج مؤسسية مستدامة.

الفئات المستهدفة:

- شركاء الأعمال في مختلف الإدارات.
- مدراء الشراكات الاستراتيجية.
- مدراء ومشرفو التخطيط الاستراتيجي.
- القيادات التنفيذية ومدراء الإدارات.
- مدراء تطوير الأعمال.
- مسؤولو التميز المؤسسي.
- مسؤولو الحوكمة وإدارة الأداء.
- مدراء المشاريع الاستراتيجية.
- مسؤولو إدارة المبادرات.
- المرشحون لتولي أدوار شريك الأعمال الاستراتيجي.

الأهداف التدريبية

في نهاية هذا البرنامج، سيكون المشاركون قادرين على:

- فهم الدور الاستراتيجي المتقدم لشريك الأعمال داخل المؤسسة.
- موازنة المبادرات القطاعية مع الاستراتيجية المؤسسية بصورة منهجية.
- دعم متخذي القرار بالمعلومات والتحليلات المناسبة.
- بناء شراكات استراتيجية فعالة مع القطاعات المختلفة.
- تعزيز التكامل بين التخطيط الاستراتيجي والتنفيذ التشغيلي.
- إدارة الأولويات المؤسسية وفقاً للأثر والقيمة.
- رفع مستوى الاتساق بين المبادرات والأهداف المؤسسية.
- تطوير آليات متابعة وقياس مساهمة شريك الأعمال في تحقيق الاستراتيجية.

الكفاءات المستهدفة:

- التفكير الاستراتيجي.
- إدارة الشراكات المؤسسية.
- تحليل الأولويات المؤسسية.
- الموازنة الاستراتيجية.
- إدارة أصحاب المصلحة.
- التأثير والإقناع.
- دعم اتخاذ القرار.
- التكامل بين الإدارات.
- إدارة المبادرات.
- قياس الأداء الاستراتيجي.
- التواصل التنفيذي.
- الحوكمة المؤسسية.

محتوى الدورة:

الوحدة الأولى، تعزيز مواءمة مبادرات شريك الأعمال مع الاستراتيجية المؤسسية:

- مفهوم المواءمة الاستراتيجية ودورها في نجاح المؤسسة.
- تحليل الرؤية والرسالة والقيم والأهداف المؤسسية.
- ترجمة الاستراتيجية إلى مبادرات قطاعية قابلة للتنفيذ.
- ربط المبادرات بالمؤشرات الاستراتيجية.
- تقييم مدى توافق المبادرات مع الأولويات المؤسسية.
- معالجة تعارض المبادرات مع التوجهات الاستراتيجية.
- تصميم آلية مراجعة واعتماد المبادرات الاستراتيجية.
- بناء خارطة مواءمة بين القطاعات والاستراتيجية.

الوحدة الثانية، تفعيل دور شريك الأعمال في دعم القرارات الاستراتيجية عبر القطاعات:

- أدوار شريك الأعمال في بيئة العمل الحديثة.
- دعم القيادات في اتخاذ القرارات الاستراتيجية.
- تحليل البيانات وتحويلها إلى معلومات داعمة للقرار.
- تقييم البدائل الاستراتيجية.
- تحليل الأثر المؤسسي للقرارات.
- إدارة التحديات المشتركة بين القطاعات.
- تطوير آليات التنسيق بين الإدارات.
- تعزيز جودة القرارات متعددة القطاعات.

الوحدة الثالثة، بناء شراكة استراتيجية فعالة بين شريك الأعمال والقطاعات:

- خصائص الشراكة الاستراتيجية الناجحة.
- بناء الثقة مع القيادات التنفيذية.
- فهم احتياجات القطاعات المختلفة.
- إدارة توقعات أصحاب المصلحة.
- تطوير نماذج التعاون المؤسسي.
- تعزيز التواصل الاستراتيجي بين الإدارات.
- إدارة الخلافات وتحقيق التوافق.
- تعظيم القيمة المضافة لشريك الأعمال.

الوحدة الرابعة، رفع مستوى التكامل بين التخطيط الاستراتيجي والتنفيذ القطاعي:

- العلاقة بين التخطيط والتنفيذ المؤسسي.
- تحويل الأهداف الاستراتيجية إلى خطط تشغيلية.
- متابعة تنفيذ المبادرات الاستراتيجية.
- إدارة الانحرافات ومعالجة فجوات التنفيذ.
- ربط الأداء القطاعي بالمستهدفات المؤسسية.
- تطوير تقارير الأداء التنفيذي.
- تحسين التنسيق بين فرق التخطيط والتنفيذ.
- تعزيز استدامة تنفيذ الاستراتيجية.

الوحدة الخامسة، تطوير قدرات شريك الأعمال على إدارة الأولويات المؤسسية وتعزيز الاتساق بين المبادرات القطاعية والتوجهات المؤسسية:

- منهجيات تحديد الأولويات المؤسسية.
- تقييم القيمة والأثر المتوقع للمبادرات.
- ترتيب المبادرات وفق الأولوية الاستراتيجية.
- إدارة الموارد بما يدعم الأولويات المؤسسية.
- تحقيق الاتساق بين المبادرات القطاعية.
- مراجعة توافق المبادرات مع التغيرات الاستراتيجية.
- بناء إطار حوكمة للمبادرات المؤسسية.
- قياس أثر مساهمة شريك الأعمال في تحقيق الاستراتيجية.
- إعداد خطة تطوير مستمرة للشراكة الاستراتيجية.